رئيس الوزراء في افتتاح أعمال المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية :

حل المشكلة السكانية يتطلب احداث تغيير بسلوك الأفراد والجماعات

راصع : هناك فجوة بين المعدل السنوي للنمو الاقتصادي والنسبة العالية لنمو السكان

السفير الامريكي : المؤتمر يعبّر عن التزام اليمن بتحسين حياة المواطنين ومنع الآثار السلبية لمشاكل النمو السكاني

صندوق الأمم المتحدة للسكان يجدد التزامه بدعم جهود اليمن الخاصة بالسكان والصحة الإنجابية

وزارة الصحة تعدّ استراتيجية لتغطية احتياجات ومستلزمات الصحة الإنجابية لخمس سنوات قادمة

صنعاء / سبأ :

بدأت امس العاصمة صنعاء أعمال المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية التي تستمر حتى يوم غد الاربعاء تحت شعار: (نحو مزيد من التنفيذ) لمناقشة عدد من الدراسات والبحوث وأوراق العمل التي تتناول المشكلات السكانية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وتقترح السبل والسياسات الكفيلة بحل هذه المشكلة والتخفيف من آثارها ، كما تستعرض تجارب عدد من البلدان في معالجة القضايا السكانية.

وفي افتتاح المؤتمر القى الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء كلمة حذر فيها من تفاقم المشكلة السكانية وآثارها السلبية على الأمن الاجتماعي والاقتصادي في اليمن ، مؤكدا ان مواجهة التحديات السكانية في اليمن و حلها مسؤولية كافة المواطنين في المقام الاول.

وطالب رئيس الوزراء جميع القوى الفاعلة من احزاب وقوى سياسية ومنظمات مجتمع مدني ورجال دين وشخصيات اجتماعية بالتعامل مع القضية السكانية كأولوية وطنية ودعم برامج وخطط الحكومة بهذا الصدد.

ودعا الدكتور مجور الى الابتعاد عن المركزية في التنفيذ للبرامج والانشطة السكانية وضرورة تحمل المحافظين والمجالس المحلية المسؤولية بهذا الخصوص والمتابعة وحل المشكلات السكانية في المحافظات والمديريات ، مؤكدا اهمية ايجاد نظام وطني للمراقبة والتقييم لقياس النتائج ومستوى الاداء وتحديد المسؤوليات على جميع المستويات القطاعية والمحلية والوطنية لتحقيق الاهداف الكبرى للسياسة الوطنية للسكان، كما دعا المشاركين في المؤتمر بالبحث عن آلية مناسبة لإقامة نظام مؤسسي فعال يكفل مشاركة المجتمع بأسره في التصدي للمشكلة السكانية بجوانبها المختلفة ، موضحا ان الحل الجذري للقضايا السكانية يكمن في احداث التغيير المرغوب في السلوك لدى الافراد والجماعات وتعزيز البيئة اللازمة وفي مقدمتها القوانين والتشريعات الضرورية لتقديم الخدمات.

وأشار رئيس الوزراء الى ان الحكومة ستقوم بالتنسيق مع مجلس النواب بالبت في القوانين ذات الصلة وفي المقدمة قانون الامومة المأمونة والطوارئ التوليدية لما يمثله من اهمية في مساندة البرامج الهادفة الى تعزيز صحة الامهات والاطفال خاصة.

وتطرق رئيس الوزراء الى الجهود الحكومية المبذولة خلال السبعة عشر عاما الماضية في التعامل مع المشكلات السكانية وايجاد الحلول المستمرة للتخفيف من آثارها ، وقال: "لم تألو القيادة السياسية جهدا في تأكيد الالتزام السياسي للتصدي للمشكلات السكانية والعمل على حلها بالتعاون مع الشركاء المعنيين وطنيا واقليميا ودوليا، الامر الذي برز جليا من خلال الحيز الذي أخذته هذه القضية في البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية الذي نعمل حاليا على تنفيذ مضامينه عبر مجموعة من البرامج الوطنية الواضحة الاهداف بما في ذلك الخطة المقرر ان يخرج بها هذا المؤتمر السكاني".

واعرب الدكتور مجور عن تطلعه الى مساندة هذه الخطة من قبل الشركاء المانحين ، معبرا عن الامتنان للجهات المانحة الداعمة لبرامج السياسة السكانية وفي المقدمة صندوق الامم المتحدة للسكان والوكالة الامريكية ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ، متمنيا للمؤتمر النجاح وللأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان المزيد من العمل الوطني المثمر في هذا ا لمجال.

من جانبه أشار الدكتور عبد الكريم راصع ، وزير الصحة العامة والسكان ، إلى أن جوهر المشكلة السكانية يتجلى في الفجوة النهائية بين معدل النمو الاقتصادي سنويا وبين نسبة النمو السكاني العالية، والبالغة 3 بالمئة وهي من أعلى النسب في العالم .

وأعلن وزير الصحة ان الوزارة أعدت إستراتيجية تستهدف وضع إطار لضمان تغطية احتياجات ومستلزمات خدمات الصحة الإنجابية مع التركيز على تنظيم الأسرة لتغطية الخمس سنوات القادمة وبشراكة كاملة مع جميع المعنيين ، مبينا انه سيتم التوسع في التغطية للتثقيف الصحي من قبل مثقفين وصحيين ومتطوعين من أفراد المجتمع في خمسة عشر محافظة يتم تدريبهم والإشراف عليهم بعد نجاح التجربة في ثلاث محافظات.

وأكد راصع أن الحكومة تعتبر القضية السكانية من القضايا المحورية التي تحتاج إلى معالجة كأولوية أساسية لتحقيق أهداف التنمية الوطنية وأهداف الألفية والتخفيف من الفقر، موضحا ان قرار الحكومة إنشاء قطاع السكان في وزارة الصحة يعتبر ترجمة فعلية لالتزام الحكومة بالتعامل العملي والمباشر مع هذه القضية من خلال تدخلات فاعلة أثبتت التجربة نجاحها .

وتحدث الاخ أمين معروف الجند ، الأمين العام للمجلس الوطني للسكان ، حيث أوضح ان الوعي بالمشكلة السكانية أخذ يتبلور منذ مطلع التسعينيات ويلح على ضرورة الأخذ بالبعد الاجتماعي والديمغرافي في خطط التنمية ، مؤكدا ان الحد من الفقر وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي تقتضي بالضرورة التصدي للمشكلات السكانية من خلال تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وخفض المعدلات العالية للخصوبة ورفع نسب الالتحاق بالتعليم خاصة الفتيات وإدماج المرأة في التنمية .

وأشار الجند الى أن الدولة اعتمدت في عقد المؤتمرات الوطنية مراجعة وتحديث السياسات على فترات زمنية كل خمس سنوات ، مستعرضا ماتم خلال الثلاث المراحل لانعقاد المؤتمرات والتي أكدت على أهمية بلورة الالتزام السياسي بالمشكلة السكانية والاعتراف بها وتحدياتها ،وان جوهر المشكلة السكانية يتمثل في الخصوبة العالية.

كما تحدث الدكتور عبد المنعم أبو نوار، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان ، مجددا التزام الصندوق بدعم جهود اليمن الناجحة والخاصة بالسكان والتنمية والصحة الإنجابية ، وقال: "ما جعل الصندوق يجدد التزامه بدعم الجمهورية اليمنية هو وضوح الآلية المستقبلية لمتطلبات العمل السكاني للنهوض المستمر بمستوي ومعيشة المواطن ومقابلة احتياجاته المتجددة والمتزايدة من ناحية وتحقيق التوازن الأمثل بين معدلات النمو السكاني والفرص الاقتصادية للوطن .

وأشار ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان إلي ما تحقق لليمن في مجال التعليم وخاصة تعليم الفتاة وتمكين المرأة وتمثيلها وإبطاء معدلات النمو السكاني المضطرد وخفض مستويات وفيات الأطفال والامهات ، وقال "أن القفزة النوعية تتطلب وأكثر من آي وقت مضي حشد الموارد والطاقات الوطنية وتوسيع الشراكة التنفيذية لتشمل الوزارات غير التقليدية والمجتمع المحلي وإعداد الطواقم التنفيذية وتدريبهم من اجل الوصول لكافة طالبي الخدمة وتلبية حاجاتهم من المعلومات وخاصة الصحة الإنجابية وسد الفجوة بين الشباب والفتيات ورفع مساهمة المرأة في مختلف المجالات الاجتماعية مع ايلاء فئة الشباب عناية خاصة ".

إلى ذلك عبر السفير الامريكي بصنعاء ستيفن سيش ، عن مباركته للحكومة اليمنية والمجتمع المدني ومجتمع المانحين لإدراكهم أهمية قضية النمو السكاني في اليمن ، مشيرا إلى ان انعقاد المؤتمر تعبير عن التزام اليمن بتحسين حياة اليمنيين الآن وفي المستقبل ومن اجل منع الآثار السلبية المستمرة لمشاكل النمو السكاني في اليمن ، وقال "إن استمرار النمو السكاني السريع سيؤثر سلبا على النمو الاقتصادي اليمني كما سيشكل ضغطا على موارده المحدودة في مجالات المياه والصحة والتعليم ".

وكان الاخ مطهر العباسي، وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، قد عرض في بداية المؤتمر دراسة حددت معدل الزيادة الطبيعية للسكان، والتقديرات المستقبلية وكذا نصيب الفرد من الناتج المحلي، والتقديرات المستقبلية للقوي العاملة إلى جانب النمو السكاني والتنمية.

بعد ذلك بدأ المؤتمر أعماله في اليوم الأول بعقد ثلاث جلسات قدمت في الأولى التي رأسها الدكتور عبد الكريم الارياني ، المستشار السياسي لرئيس الجمهورية ورقتا عمل الأولى قدمها الدكتور عبد الله هزاع الخطيب ، رئيس فريق العمل بالمؤتمر السكاني الرابع بعنوان: (نحو رؤية نقدية للأداء الراهن في مواجهة المشاكل السكانية) واحتوت مراجعة نقدية لما تم إنجازه في إطار الإستراتيجية الوطنية للسكان والمعوقات التي حالت دون التنفيذ الفعال لها، كما تضمنت المقترحات لمعالجة وتجاوز هذه الحالة والخروج بآلية تنفيذ واضحة ومحددة.

وعرضت ورقة العمل الثانية التي قدمها الدكتور خالد قاسم العديني، دراسة لواقع عمل لجان تنسيق الأنشطة السكانية في المحافظات وآفاق تطوره، والتي حددت إحصائيا مدى نشاط السلطة

المحلية في المحافظات في المجال السكاني، حيث أفادت أن الأعضاء الناشطين فعلا في اللجان الخاصة بالسكان بلغ 72 بالمائة وأنه لا توجد خطط سكانية على مستوى اللجان بالمحافظات بنسبة 38 بالمائة، كما أن 8 ر 53 بالمائة من اللجان لا تقوم باجتماعات دورية.

كما قدم الدكتور عبد الله محرم المدرس بكلية الطب والعلوم الصحية بجامعة صنعاء، دراسة حول تغطية الخدمات الصحية ركزت على الرؤى المدعمة بالأدلة على أن خفض النمو السكاني يتطلب التوعية الشاملة بأهمية الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتوفير وسائلها وتقديمها بنوعية جيدة مجانا في مختلف محافظات الجمهورية.

وتخلل الجلسة تقديم مداخلة من الإخت / أمينة عبد الرحمن، مدير عام الهيئة الوطنية للسكان وتنمية الأسرة في ماليزيا حول التجربة الماليزية في معالجة القضايا السكانية، حيث اوضحت أن ماليزيا استطاعت خفض معدلات النمو السكاني إلى 6ر 1 بالمائة، ونسبة الخصوبة في الريف إلى 6ر 2 بالمائة.

وأكد المستشار السياسي لرئيس الجمهورية الدكتور عبد الكريم الارياني في ختام الجلسة أن المشكلة السكانية في اليمن باتت تدق نواقيس الخطر، حيث نجد أن نسبة الخصوبة في الريف في اليمن 6 بالمائة في حين أنها في ريف ماليزيا 6ر 2 بالمائة.

فيما أوضح وزير الصحة العامة والسكان الدكتور عبد الكريم راصع، في مداخلته أن الوزارة استطاعت خلال الأربع السنوات الماضية تحقيق الكثير في المجال السكاني، حيث ارتفعت نسبة تغطية التحصين في اليمن من 37 بالمائة عام 2003م إلى 85 بالمائة في العام 2007م وتخطط الوزارة لتحقيق نسبة 95 بالمائة في العام 2009م.

وفيما يخص نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة فقد انتشرت مجانا على نطاق واسع لتشمل حتى القرى النائية وأثبتت أحدث الدراسات أن 34 بالمائة من النساء اليمنيات يستخدمن إحدى الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة، في وقت كانت النسبة 11 بالمائة عام 2003م.

وأكد راصع، أن التغطية بالخدمات الصحية وصل الآن إلى 67 بالمائة من إجمالي التجمعات السكانية البالغ 121 ألف تجمع سكاني، في حين كانت النسبة في العام الماضي 52 بالمائة.

وأثريت الجلسة بالعديد من النقاشات والمداخلات التي ركزت على تشخيص المشكلة وطرح البدائل والمعالجات للمشكلة السكانية

وفي الجلسة الثانية برئاسة الدكتورة أمة الرزاق علي حمد ، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل تم تقديم ورقتي عمل ومداخه الأولى للدكتور سليمان بن عزون، من جامعة عدن تناول فيها التوازن بين معدلات النمو السكاني والتنمية المستدامة، واتجاهات النمو السكاني والنمو الاقتصادي في الماضي والحاضر والمستقبل و لحالة ودرجة التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي واقترح عددا من التوصيات لمساعدة صانعي القرار لوضع سياسات وبرامج يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي في تعزيز استدامة النمو الاقتصادي في المستقبل القريب.

وقدم المجلس العالمي للسكان بالقاهرة مداخلة حول تحديات النمو السكاني في اليمن ، فيما عرض الدكتور إبراهيم الحوثي من مركز البحوث والتطوير التربوي ورقة عمل بعنوان: (نحو منهجية واضحة في الدعوة والاتصال من أجل تغيير السلوك) وهدفت الورقة إلى تقوية الوعي بالمشاكل والهموم السكانية من خلال تشجيع الناس على طلب خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وكذا تقبل فكرة الأسرة الصغيرة على أن تكون أنشطة التثقيف والتوعية على جميع المستويات في جميع المحافظات ، مستعرضة الخطوات المطلوبة لإدماج المفاهيم والقضايا السكانية في إطار مناهج التعليم العام والتعليم الفني والعالي من خلال الحث على الإسراع في عملية الإدماج وتحديث ما تم إدماجه في التعليم العام وكذا الإطلاع على مخرجات ورش العمل حول الموضوع ووضع تصور عملي لمقترح الإدماج خصوصا التعليم العالي والفني.

بعد ذلك قدم الدكتور أحمد عمر هاشم ، عضو مجلس الشورى المصري الرئيس السابق لجامعة الأزهر مداخلة المؤسسة الإسلامية للمشكلات السكانية التي تناول فيها رأي علماء الدين في وسائل تنظيم الأسرة.

وفي جلسة العمل الخامسة للمؤتمر برئاسة الاخ حسن اللوزي ، وزير الإعلام عرض الدكتور عبد القدوس المروني ، منسق برامج منظمة «اليونيسيف» ورقة عمل بعنوان (نحو شراكة منتجة)، تناولت وضع الشراكة القائمة والمقترحات والتوصيات لتحسين وتعزيز هذه الشراكة وتحديد الأدوار كآلية واضحة لكل الشركاء بهدف الاستفادة من الخبرات والإمكانيات المتاحة لديهم.

حضر افتتاح المؤتمر عدد من الوزراء وممثلون عن مجلسي النواب والشورى وعدد من اعضاء السلك الدبلوماسي بصنعاء وممثلو منظمات المجتمع المدني والمانحين.

لأول مرة في شبوة

انعقاد ندوة استكشاف المزايا والفرص الاستثمارية في المحافظة

شبوة / عيدروس أحمد الخليفي :

ثمن المشاركون في ندوة استكشاف الفرص الإستثمارية في محافظة شبوة التي انعقدت صباح أمس بكلية النفط والمعادن تثميناً عالياً الجهود الجبارة والكبيرة التي تبذلها الحكومة والقيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ / علي عبدالله صالح في سبيل تسهيل عمليات الاستثمار وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار بمختلف محافظات الجمهورية.

وكانت ندوة استكشاف الفرص الاستثمارية التي تعقد لأول مرة في محافظة شبوة وتنظمها شركة يمن العالمية للمعارض والمؤتمرات الدولية بالتعاون مع الغرفة التجارية والصناعية ومكتب الهيئة العامة للاستثمار.. قد بدأت فعالياتها صباح أمس بكلمات من الإخوة / محمد علي الرويشان محافظ المحافظة وحسين عوض ثابت نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية وأبوبكر فريق العولقي مدير فرع الهيئة العامة والاستثمار والدكتورة / إشراق ربيع عن سيدات الأعمال اليمنيات .. أشارت جميعها إلى ما تزخر به محافظة شبوة من مقومات وفرص ومزايا استثمارية تتطلب الكثير من الجهد لإبرازها والترويج لها لما من شأنه الإسهام في رفد الاقتصاد الوطني للبلاد وخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل من أبناء المحافظة وغيرها من محافظات الجمهورية، وأكدت الكلمات ضرورة تضافر الجهود من مختلف الفعاليات الرسمية والشعبية لمحو الصورة السيئة التي ترسمها بعض الصحف عن المحافظة.

وشملت الندوة عقد جلستين رأس الجلسة الأولى الأمين العام للمجلس المحلي الدكتور / سالم محمد الهميس تم خلالها استعراض المزايا والفرص الاستثمارية في المجالات السمكية والزراعية ، وتم في الجلسة الثانية التي رأسها الدكتور / خالد مجور عميد كلية النفط والمعادن استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال الجبن والخبث البركاني ومقومات الاستثمار في قطاع الثروة المعدنية والموارد والإمكانيات السياحية وفرص الاستثمار المتاحة فيها وكذلك عرض الفرص الاستثمارية في مجالات القطاع الصناعي والكهرباء والصحة والسكان والتربية والتعليم والأشغال العامة والأراضي والمساحة والتخطيط العمراني.

حضر الندوة مسؤولو السلطات المحلية في المحافظة وأعضاء الهيئة الإدارية في المجلس المحلي للمحافظة والعديد من ممثلي الشركات والمؤسسات الاستثمارية في بلادنا ورجال مال وأعمال .

لدى اختتام دورة إعادة استخدام المياه العادمة

المشاركون يدعون إلى تطوير وتحسين كفاءة المحطات ويشيدون بدور مؤسسة المياه والصرف الصحي

عدن / ذكرى جوهر:

تصوير / علي الدرب

أوصى المشاركون في ورشة العمل حول إعادة استخدام المياه العادمة كأحد البدائل الممكنة لتنمية الموارد المائية وترشيد استخداماتها بضرورة التقيد بالمعايير اليمنية باستخدام مياه الصرف الصحي ومعالجتها وكذا الاهمية الملحة للاستفادة من المياه العادمة والمعالجة .. مؤكدين ضرورة الاستفادة العلمية والقصوى لكل المحافظات الثلاث (عدن ولحج وأبين).

جاء ذلك في البيان الختامي الصادر عن الورشة الذي صدر امس ودعا المشاركين الى تشجيع استخدام المياه العادمة للري ولتطوير وتوسيع الحقول التدريبية التي انشأتها المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي ومركز ابحاث الكود باشراف عدد من الباحثين حسب المجالات والتخصصات.

كما دعوا الى البحث عن تطوير وتحسين كفاءة المحطات الموجودة، بالاضافة الى انشاء محطات جديدة اقوى مع ضرورة تأهيل الكادر العامل في هذه المحطات.

وطالب المشاركون في الورشة بضرورة تفعيل القوانين المتعلقة بحماية البيئة والموارد المائية وكذا بضرورة الاسراع في تنفيذ مشروع الحزام الاخضر بطول 46 كيلو مترا حول مدينة عدن وذلك لاستخدام مياه المعالجة الخارجة لمحطة العريش وحماية صهاريج كريتر باعتبارها تاريخية للحصاد المائي ، بالاضافة لكونها منظومة متكاملة وفاعلة حتى الآن للسيطرة ولتصريف مياه السيول وحماية مدينة كريتر من السيول المدمرة.

كما اشاد المشاركون بالدور الفعال للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي لمحافظة عدن وصناديق النظافة في المحافظات الثلاث : عدن ولحج وأبين في توسيع المساحة الخضراء في عموم هذه المحافظات خلال استخدامات مياه الصرف الصحي المعالجة .. مشيدين بدور الصندوق الاجتماعي للتنمية ودعمه للمشاريع التي تساعد على تحسين البيئة في عدن ولحج وأبين مطالبين بتمويل واقامة ورش تدريب وتأهيل المجتمعات المحلية ودعم المشاريع البحثية.

من قاعة الدورة

تدشين فعاليات اليوم العالمي للإيدز في لحج

د. جمال عامر: 39 حالة إيدز في لحج و 25 حالة توفيت

لحج / عادل قائد :

تصوير / عمر السقاف

تحت شعار (أيها القياديون أوفوا بالعهد واوقفوا الإيدز) أقام فرع البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز بمحافظة لحج أمس في قاعة الاجتماعات بمكتب الصحة فعالياته العالمي للإيدز للعام 2007م، حفل التدشين الذي حضره الدكتور اسامة دباء مدير الرعاية الصحية الأولية وحسن كندش مدير عام الشؤون الاجتماعية وعارف علي ناصر أمين عام المجلس المحلي تبن وأعداد كبيرة من الطالبات والشخصيات الاجتماعية والإعلاميين ومنظمات المجتمع والفعاليات الأخرى بالمحافظة.

لدى تدشين فعالية اليوم العالمي للايدز في لحج

وقد بدأ الحفل بآي من الذكر الحكيم للقارئ فكري فضل عبدالله، ثم القى الأخ الدكتور جمال عامر منسق البرنامج لمكافحة الإيدز في لحج كلمة قيمة دعا فيها كافة شرائح المجتمع إلى المزيد من الالتزام في الإيمان للتصدي لهذا المرض الإيدز من خلال تكثيف التوعية بمخاطره بدءاً من الأسرة والمسجد والمجتمع ومنظمات المجتمع المدني و حتى المصابين بهذا المرض لهم دور في التصدي له.

وأضاف عامر: وكلنا يجب أن نتحلى بصفات قياديه مؤكداً أن الدولة قامت بافتتاح مركزين للعلاج مجانية احدهما في عدن والآخر في صنعاء وإن شاء الله سيتم افتتاح عدة مراكز في خمس محافظات وهي مراكز تعمل بكامل السرية وندعو كل المواطنين الذين يريدون التأكد من أن أجسامهم خالية من هذا الفيروس وكلنا في المجتمع قياديون علينا أن ندعم هذه الفكرة لأن كثيراً من الشباب هم ضحية هذا المرض.

وتطرق الدكتور جمال ناصر عامر إلى كيفية طرق انتقال مرض الإيدز وأهمها الممارسة الجنسية والتبرع بالدم والأدوات .. موضحاً ثلاثة محاور للوقاية من الإيدز وهي تحسين نظام الوقاية وافتتاح مراكز صحية لتقديم الفحوصات المجانية والتصدي لفكرة الاضطهاد والتمييز لمرض الإيدز.

وقال المنسق إن عدد المصابين بالإيدز في لحج حتى نهاية الثالث من العام الجاري 39 حالة، كما أن 25 حالة قد توفيت بمرض الإيدز في محافظة لحج.

هذا وقد استمع الحضور إلى كلمة من أحد المرضى المصابين بمرض الإيدز تطرق فيها إلى كيفية الإصابة.

وفي الحفل تم عرض مسرحية عن مرض الإيدز نالت استحسان الحاضرين/ بالإضافة إلى تقديم وصلات غنائية معبرة بهذه المناسبة.